

قطاع

الوهمية. يقال ان لغة الارزام هي الحل لاي نقاش. حيث انها تنسم بالموضوعية والدقة. في الصيد... ميزة الارزام انها لا تنسم باي دقة. في مسرحية «يعيش يعيش» للراحك نصري شمس الدين والسيدة فيروز تقول فيروز. التي تؤدي دور هيفا

ان يتحدث «الصيد» ويشكك في مقدراته للتأكد ان كان يُسمح له بحمل البندقية. فهذا في عالم الصيد من «الكبار». كيف لا ولا الحادي عشر والمرويات الشعبية ورحلات الصيد لا تخلو من عجائب الصيادين وقصصهم الخارضة وبطولاتهم

امتحانات الصيد اقتربت... فهل ترسب الدولة؟

رضا صوايا

مضت اكثر من 20 سنة على منح الصيد في لبنان. وفي ظل التراخي الامني والمحسوبيات وضعف الموارد البشرية والخبرة والغياب شبه التام لثقافة واخلاقيات الصيد تفلت الموضوع الى حدود كارثية، ما جعل من الضروري الاسراع في قوننة هذه «الهاوية» وضبطها بما يحفظ التنوع الايكولوجي وحياتة البشر وحتى الطيور التي يمنع اصطيادها في غير الموسم الذي يحدد وزير البيئة تاريخ افتتاحه وانتهائه والأوقات التي يسمح بالصيد خلالها، وذلك بناءً على اقتراح المجلس الأعلى للصيد البري، على أن يراعى تطبيق مبدأ إستدامة التراث الطبيعي.

قانون الصيد صدر عام 2004، واحتاجت وزارة البيئة إلى أكثر من عشر سنوات أخرى لإعداد المراسيم التطبيقية والقرارات التنظيمية. 20 سنة أكثر من كافية لقوننة الصيد وضبطه وردع المخالفين، لكن يبدو وحتى الآن ان الاجراءات هزيلة.

الرابع في الاجرام

ما من ارقام دقيقة لاعداد الصيادين في لبنان، لكن التقديرات تشير الى ان اعدادهم تراوح ما بين 300 ألف الى نصف مليون او أكثر. وفقاً لدراسة قامت بها الحركة البيئية اللبنانية بالتعاون مع CABS يبلغ عدد الصيادين في لبنان بين 200000 الى 600000 شخص اي ما يعادل 14% من سكان البلد. موقع لبنان الجغرافي يجعل منه جنة للصيادين حيث انه يقع على ثاني اهم مسار في العالم من حيث هجرة الطيور بين اوروبا وآسيا إلى افريقيا ما يجعل منه ممراً لنحو 400 نوع من الطيور المهاجرة من ضمنها 37 نوعاً من الطيور الحوم.

في دراسة حديثة اجرتها Birdlife احتل لبنان المرتبة الرابعة في الشرق الاوسط من حيث اعداد الطيور

المقتولة بطريقة غير شرعية، خلف مصر وايطاليا وسوريا، مع وصول اعداد الطيور المقتولة الى نحو مليونين و600 الف طائر. الكارثة البشرية لا تقل جسامة عن المجازر المرتكبة بحق الطيور، حيث يسجل سنوياً نحو 400 اصابة بين قتلى وجرحى جراء حوادث الصيد، مع الاشارة الى ان اعداد الاصابات التي لا يبلغ عنها اكبر بكثير.

رخص الصيد... بالبالاش

اذا اخذنا اعداد الصيادين في عين الاعتبار يكون تشريع الصيد مورداً هاماً لخزينة الدولة ويساهم بانعاش اكثر من قطاع من التامين الى اندية الرماية... وصولاً الى انعاش الارياف اقتصادياً في مواسم الصيد، لكن الرسوم زهيدة الى حد مبالغ به، ما يعد هدراً لمورد مهم. بالنسبة إلى الامتحان يدفع الرسم لمرة واحدة ونهائية، فرسم امتحان الصيد في اندية الرماية يبلغ 45000 ليرة لبنانية ورسم إعادة الامتحان في النادي نفسه في حال عدم النجاح 10,000 ليرة لبنانية، فيما يبلغ الطابع المالي 1000 ليرة لبنانية.

في ما يخص برخص الصيد فهي تدفع في كل موسم، حيث يبلغ رسم رخصة الصيد للطيور 100000 ليرة لبنانية في الموسم، ورسم رخصة صيد الحيوانات الموبرة (ارنب وخنزير بري) 150000 ليرة لبنانية في الموسم اضافة إلى طابع مالي بقيمة 1000 ليرة لبنانية لكل رخصة. بطة الرماية اللبنانية راي باسيل ترى ان الاسعار زهيدة جداً مقارنة بالدول الاخرى، وتعتبر ان من غير المهم اعداد الصيادين الذين سيحصلون على الرخص، فالمهم نوعية الصيد وسلامة الناس ولو خسرتنا 100 الف صياد. وعلى الرغم من حماسها للقانون إلا انها تؤكد ان القانون بغياب الضوابط والقيود لن يؤثر وسيبقى حبراً على ورق. إلا ان رخص الاسعار لا يثير

حفظة الجمع، ويلقى حماسة لدى الكثيرين. طوني عفيش صاحب «مؤسسة عفيش» لبيع اسلحة الصيد والخرطوش يرى ان رفع الاسعار غير مفيد ومضر، فهو بمثابة دعوة للصيادين لكي لا يلتزموا القانون والا يتقدموا لاجراء الامتحان، وخاصة ان التجربة لا تزال جديدة ويمكن البناء على التجربة الاولى لتفعيل القانون وسد الثغرات التي قد تكتنفه ورفع الاسعار لاحقاً.

اندية الرماية... المستفيد الاكبر

حدد مرسوم صادر عن وزير البيئة الاندية المخولة إجراء الامتحان الذي يخضع له لزاماً كل طالب رخصة صيد للمرة الاولى، وبالتالي فان الاندية هي المعبر الاساسي

لبنان الرابع في الشرق الاوسط من حيث اعداد الطيور المقتولة بطريقة غير شرعية

والوحيد لكل صياد يرغب بقوننة هوايته. تكلفت النوادي مبالغ كبيرة تحضيراً لإعلان بدء الامتحانات ومن ثم اطلاق الموسم. رئيس اندية الرماية بطرس جليخ أكد «ان الاندية جاهزة من حيث البنية التحتية والمعدات والرواتب، والقانون فرض تأمين موظفين اضافيين في كل ناد وهذا ما التزمنا به، وطالما ان اعداد الذين قد يجرون الامتحانات غير معروف ولا يمكن التكهّن به فهناك مخاوف من ان تنكبد خسائر اذا كانت الاعداد قليلة وخاصة ان الرسوم زهيدة».

على المدى القصير قد لا يكون المردود المادي كبيراً للاندية لكن هذه الخطوة تمثل الحجر الاساس نحو تطوير اللعبة، وفقاً للرئيس السابق لاندية الرماية زياد ريشا الذي يرى ان النوادي ستستفيد بشكل كبير

نظراً لاعداد الصيادين يكون تشريع الصيد مورداً هاماً لخزينة الدولة

كبيرة. نقيب شركات الضمان ماكس زكار يطمئن الى ان اسعار بوليصة التامين ستكون زهيدة بما يشجع الصيادين على اجراء الامتحانات والتقيّد بالقانون، كما ان البوليصة ستزيد من وعي الجمهور على اهمية التامين.

الامتحانات... ليست سهلة ولا تعجزية

كان لجمعية حماية الطبيعة في لبنان دور كبير في مختلف مراحل اعداد قانون الصيد والمراسيم التطبيقية، وفي هذا السياق تلفت

وستفيد الصيادين ايضاً لكونها ستعلم الكثيرين منهم الانضباط وقد تجعل منهم من رواد الاندية.

قطاع التامين... مستفيد

ينص القانون على انه يجب على الصياد ان يكون حائزاً بوليصة تأمين ضد الغير لضمان الاضرار التي قد تلحق بالغير من جراء ممارسة الصيد. التامين اذا اجباري، وفي حال التشدد في التطبيق، فالصيد قد يساهم في انعاش قطاع التامين وخاصة اذا كانت اعداد الراغبين بالحصول على الرخصة

ذوو الاحتياجات الخاصة يديرون شؤونهم المالية

باترسييا توما

«ReAble Wallet» ابتكار جديد من الشركة اللبنانية «ReAble» المتخصصة في صناعة الأدوات والتطبيقات الذكية لذوي الاحتياجات الخاصة. يهدف هذا التطبيق إلى مساعدة شريحة واسعة من ذوي الاحتياجات الخاصة على إدارة شؤونهم المالية. ويمكن أن يحل على أي هاتف ذكي، لكنه موجه مباشرة إلى المصابين بمرض التوحد، وذوي الإعاقة الشديدة التي تؤثر في قدراتهم الاستيعابية.

تتفاوت تصريحات منظمات الأمم المتحدة في تقديراتها لحجم الإعاقة ونسبة انتشارها في المجتمعات، بينما تقدر منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم أن نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة في العالم هي ما بين 10 و 15%، أي ما يزيد

على الاندماج في الحياة العملاقة، ولكن يبقى العائق هو التداول المادي.

ReAble Wallet

بدأت الفكرة مع الرئيس التنفيذي لمؤسسة «ReAble»، إميل صوايا، عندما علم بأن أخاه الأصغر يعاني

يمكن لمن يحقل هذه الخدمة وضع الميزانية التي يريد إنفاقها خلال النهار

مرض التوحد عام 2006، فاخترت المعاناة التي يعيشها هؤلاء في إدارة شؤونهم المالية، ما دفعه إلى ابتكار تطبيق «ReAble Wallet» الذي يحلّ على الهواتف الذكية لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة على إجراء معاملات مادية كالحسابات،

ودفع المبالغ وتحديد ميزانيتهم، لتعريف هؤلاء الأشخاص بـ «القيمة الحقيقية للعملة».

يعمل التطبيق بحسب حالة كل فرد ويبرمج بطريقة تناسبه مثلاً برمجة التطبيق لحالاتي الصم والبكم تختلف عن حالة المتوحد. أولاً يعرّف التطبيق على أنواع العملة ويعرض صورها وقيمتها. ويمكن من حمل هذه الخدمة وضع الميزانية التي يريد إنفاقها خلال النهار، فكلماً أراد شراء سلعة معينة بصور سعرها وينتظر التطبيق ليعرّفه إلى شكل العملة التي تساوي المبلغ المطلوب.

وبعد انتهاء العملية الشرائية يُحسّم المبلغ الدفع من المبلغ الاساسي، فيكون الفرد بذلك على علم كم هو المبلغ الذي بقي معه. كذلك يتمتع هذا التطبيق بميزات أخرى، إذ يمكن أن يحلّ على هاتف الأهل ليراقبوا مصروف أولادهم عبر وصول رسائل نصية إليهم بعد كل عملية شرائية



يقومون بها، فهو يحاول أيضاً ضبط ميزانية المستخدم ومنعه من التبذير، حيث تحفظ كل عملية شرائية يقوم بها حامل التطبيق، فيوضح بذلك مستوى الإنفاق للفرد. ويهدف نجاح التطبيق، استعين بعدد من الأطباء النفسيين والمعالجين المتطوعين الذين أسهموا